«هيومن رايتس» اتهمت السلطات صراحة باستهداف الأقلية المستضعفة

بورما تنفذ حملة تطهير عرقي.. ضد مسلمي الروهينغا

مسلمو الروهينغا تحت رحمة البوذيين المتشددين

عواصم - «وكالات»: اتهمت هيومن رايتس ووتش سلطات ميانمار بورما بتنفيذ «حملة تطهير عرقي» ضد أقلية الروهينغا المسلمة في ولاية راخين شاركت في خلق شعور معاد للمسلمين قاد إلى استهدافهم في أماكن أخرى من البلاد. وأكدت وجود دلائل تشير إلى مقابر جماعية وعمليات نقل قسري للسكان.

وقالت المنظمة الحقوقية البارزة في تقرير لها صدر امس، إن الروهينغا تعرضوا «لجرائم بحق الإنسانية»، وخاصة أعمال قتل وترحيل.

وبحسب التقرير فإن مسؤولي ولاية راخين «أراكان» وعددا من قادة المجموعات والرهبان البوذيين «نظموا وشجعوا» في أكتوبر الماضي هجمات ضد بعض القرى المسلمة في الولاية، قتل فيها رجال وأطفال ونساء.

وأضافت المنظمة التي تتخذ من نيويورك مقرا لها أن قوات الأمن تواطأت في تجريد الروهينغا من أسلحة بدائية ووقفت في وضع المتفرج، بل أحيانا «ساعدت بشكل مباشر المهاجمين في ارتكاب جرائم قتل وانتهاكات أخرى».

وقال فيل روبرتسون نائب مدير قطاع آسيا في المنظمة إن عدم التحقيق بشكل ملائم أو معاقبة المسؤولين الحكوميين شجع من يقفون وراء الحملات المناهضة للمسلمين في مناطق أخرى، مشيرا إلى العنف في وسط ميانمار، مارس الماضي.

وكانت بي بي سي قد نشرت مقطع فيديو يظهر وقوف قوات الشرطة البورمية دون تدخل خلال هجوم وقع في مارس شنته مجموعة من البوذيين على مسلمين في مدينة ميكتيلا أفضى إلى مقتل اكثر من 43 شخصا وشرد 12 الف شخص على الأقل.

وأضاف روبرتسون «يسمح للناس بالتحريض والإثارة في حملة منسقة.. هذا هو الدرس الذي أخذه آخرون»، مشيرا إلى أن «ما حدث في راخين ساعد على إثارة نشاط راديكالي ضد المسلمين».

وشدد على أن حكومة ميانمار تشن حملة تطهير عرقي ضد الروهينغا تستمر اليوم من خلال «رفض نقل المساعدة لهم وفرض قيود على حركتهم».

روبرتسون: حكومة ميانمار تشارك البوذيين في التعذيب والقتل والتهجير

ولفتت المنظمة إلى أنه إن لم يكن للتطهير العرقي وصف قانوني دقيق، «فهو يشير بصورة عامة إلى سياسة تنتهجها مجموعة عرقية أو دينية بهدف إخلاء منطقة من مجموعة أخرى من خلال وسائل عنيفة تبث الرعب».

كما يشير التقرير الذي يستند إلى أكثر من مائة مقابلة، إلى أدلة على وجود أربع مقابر جماعية على الأقل، متهما قوات الأمن الميانمارية بالسعي لإخفاء أدلة على وقوع جرائم. وذكرت المنظمة أن شاحنة حكومية ألقت في يونيو الماضي نحو 20 جثة قرب مخيم للنازحين الروهينغا بهدف ترهيبهم وحملهم على الرحيل نهائيا.

واضطر أكثر من 125 ألف شخص -أغلبهم مسلمون روهينغا- إلى الفرار بسبب أعمال العنف العام الماضي، ولا يزالون «يقيمون في مخيمات مرتجلة تحرمهم السلطات فيها من المساعدة الإنسانية ولا يمكنهم العودة إلى منازلهم».

ويتزامن تقرير المنظمة مع توقع رفع الاتحاد الأوربي العقوبات التي يفرضها على بورما خلال الساعات القليلة القادمة، فيما عدا الحظر المفروض على بيع الأسلحة.

وتأتي تلك الخطوة عقب الإصلاحات التي بادرت بها حكومة الرئيس ثيان سين، بعد انتهاء الحكم العسكري الذي استمر عقودا.

ومن بين الإجراءات التي ستتخذ في هذا الصدد، الإفراج عن أرصدة أكثر من ألف شركة بورمية كانت مجمدة، وإلغاء القيود التي كانت مفروضة على سفر المسؤولين.

لقاء جديد بين مسؤولي «الذرية» وطهران الشهر المقبل

ملف إيران النووي: فيينا تحتضن جولة محادثات جديدة .. وبريطانيا تعارض تشديد العقوبات

جانب من آخر جولة مفاوضات بين إيران و5 + 1

عواصم - «وكالات»: ذكرت وسائل إعلام إيرانية امس أن إيران ومسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة سيعقدون جولة جديدة من المحادثات حول برنامج إيران النووي المتنازع عليه يوم 21 مايو في فيينا.

ولم تقدم وكالتا مهر والطلبة الإيرانيتان للأنباء المزيد من التفاصيل. ولم يعلق المكتب الصحفي للوكالة الدولية للطاقة الذرية على الفور على الأمر. وكان مصدر دبلوماسي قال لرويترز الأسبوع الماضي إنه يمكن عقد اجتماع في مايو لكن لم يتحدد موعد بعد.

وستكون هذه هي الجولة العاشرة للمفاوضات بين الجانبين منذ مطلع عام 2012 دون التوصل حتى الآن إلى اتفاق يمكن الوكالة من استئناف تفتيشها المتوقف منذ فترة طويلة للمنشآت النووية الإيرانية.

وتريد الوكالة أن يستأنف المفتشون عملهم الذي بدأ منذ فترة طويلة لدراسة أبحاث إيرانية يشتبه بأنها تهدف إلى صنع قنبلة ذرية.

والمحادثات بين الوكالة وإيران منفصلة عن مفاوضات دبلوماسية أوسع نطاقا بين طهران والقوى العالمية الست بهدف حل النزاع النووي الإيراني والحيلولة دون نشوب حرب جديدة في منطقة الشرق الأوسط إلا أن هناك تواصلا عن كثب بينهما.

وتنفي إيران مزاعم غربية بأنها تسعى لتطوير القدرة على امتلاك أسلحة نووية وتقول إن أنشطتها الذرية تهدف فقط إلى توليد الكهرباء. لكن رفض الجمهورية الاسلامية الحد من نشاطها النووي الحساس الذي يمكن أن تكون له أغراض سلمية أو عسكرية وانعدام الشفافية مع مفتشي وكالة الطاقة الذرية دفعا الأمم المتحدة والدول الغربية إلى فرض عقوبات عليها.

ولم تسفر آخر جولة محادثات بين الوكالة وإيران وكانت في فبراير عن انفراجة.

وعلى صعيد متصل قال وزير الخارجية البريطاني وليام هيج امس ان الاتحاد الاوروبي عليه ان يركز على تنفيذ العقوبات التي يفرضها حاليا على ايران بسبب برنامجها النووي بدلا من ان يفكر في فرض عقوبات جديدة في الوقت الراهن.

وأدلى هيج بتصريحاته امس بعد ايام معدودة من طلب جون كيري وزير الخارجية الامريكية الصبر من اعضاء في مجلس الشيوخ الامريكي يضغطون من أجل تشديد العقوبات على ايران قائلا ان الاوضاع في ايران غير واضحة قبل شهرين من اجراء الانتخابات المقررة في 14 يونيو القادم.

وصرح وزير الخارجية البريطانية بأن الضغوط الاقتصادية تزداد على الجمهورية الاسلامية بفضل العقوبات الواسعة التي فرضت على البنوك والصناعة في ايران العام الماضي وان هناك فسحة من الوقت قبل فرض المزيد.

وقال هيج للصحفيين قبل اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد في لوكسمبورج «يجب ان نحافظ على ضغط العقوبات «الراهنة» ولا نقترح عقوبات جديدة.»

وتأمل حكومات غربية بأن تقنع العقوبات الاقتصادية طهران بخفض انشطتها النووية الحساسة التي يخشون ان يكون لها أغراض عسكرية مستترة.

افغانستان: «طالبان» تحتجز ركاب «مروحية» في لوغر

كابول - «وكالات»: احتجز مسلحون من حركة طالبان ركاب طائرة مروحية هبطت اضطراريا الليلة قبل الماضية في ولاية لوغر بافغانستان حسبما ذكره رئيس مجلس الولاية، وسط تضارب حول جنسية الركاب وعددهم.

ونقل مراسلون عن مصدر أمني قوله إن الطائرة تتبع شركة أجنبية وتعمل لصالح القوات الأجنبية في أفغانستان، وكانت قادمة من ولاية خوست إلى العاصمة كابل.

وتقول تقارير صحافية إن ثمة تضاربا بشأن جنسية ركاب الطائرة، مشيرا إلى أن هناك معلومات تفيد بأنهم أميركيون، في حين تقول مصادر أخرى إنهم أتراك وأوزبك.

وتحدثت معلومات عن نقل المخطوفين إلى خارج البلاد، خاصة أن المنطقة قريبة من الحدود الباكستانية.

من جانبه قال رايس خان صادق نائب رئيس شرطة ولاية لوغر لوكالة الصحافة الفرنسية إن القوات الأمنية عثرت على الطائرة دون أن تجد أثرا لركابها، وأكد أن الطائرة كانت تقل تسعة أتراك بمن فيهم الطاقم.

وقال حميد الله حميد حاكم منطقة أذرا حيث هبطت الطائرة إن طالبان احتجزت تسعة أتراك، مشيرا إلى أن الطائرة التي كانت قادمة من خوست باتجاه كابل تابعة لشركة تركية تملك مشروعا كبيرا في خوست.

أما القوات الدولية للمساعدة على حفظ الأمن بافغانستان «إيساف» فقالت إنها ساهمت مع القوات الأفغانية في العثور على الطائرة، دون أن تتحدث عن مزيد من التفاصيل. وأكد متحدث باسم إيساف أن الطائرة كانت مدنية وليست جزءا من قواتها.

نيجيريا: 200 قتيل باشتباكات مايدوجري

كانو - «وكالات»: اكدت تقارير صحافية من نيجيريا امس إن مائتي شخص قتلوا في اشتباكات عنيفة بمدينة باجا التابعة لولاية مايدوجري في اقصى شمال شرق البلاد قرب الحدود مع تشاد.

وأوضحت التقارير أن القتلى سقطوا بمواجهات مسلحة بين الجيش وعناصر من جماعة بوكو حرام اندلعت يوم الجمعة الماضي داخل أحياء سكنية، وشهدت استخدام قاذفات صواريخ وأسلحة آلية من الطرفين.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن سكان محليين القول إن أعمال العنف بدأت حين طوق جنود مسجدا لجأ إليه إسلاميون.

وذكر مسؤول توجه إلى المكان أمس الأول برفقة حاكم المنطقة كاشيم شيتيما أن المواجهات اندلعت بقرية لصيادي السمك في باغا المطلة على بحيرة تشاد مما أدى إلى احتراق عشرات المنازل.

وأضاف المسؤول الذي رفض ذكر اسمه أن عددا من السكان المحليين المدنيين كانوا من بين القتلى، بينما أعلن الصليب الأحمر ووكالة الطوارئ المحلية أنهما لم ترسلا أيا من موظفيهما للقرية التي شهدت الاشتباكات.

وحاول الناطق باسم الجيش العقيد ساجير موسى التقليل من عدد ضحايا قائلا «إن ما تردد بشأن سقوط 180 قتيلا مبالغ فيه».

ويقدر عدد القتلى الذين سقطوا باشتباكات مسلحة في نيجيريا -أكبر منتج للنفط بأفريقيا- بثلاثة آلاف قتيل منذ عام 2009، بينهم ضحايا سقطوا برصاص قوات الأمن التي تتهمها منظمات حقوقية دولية بارتكاب انتهاكات جماعية خصوصا في شمال شرق البلاد.

باكستان: الحكومة ترفع يدها عن ملاحقة مشرف

اسلام اباد - «وكالات»: أكدت الحكومة الباكستانية امس أنها لا تملك صلاحية محاكمة الرئيس السابق برويز مشرف بتهمة الخيانة، كما يطلب محامون معادون للجنرال الذي عاد مؤخرا من المنفى إلى بلاده. وقالت الحكومة في بيان لها امس إن «النظر في الإجراءات القانونية المرتبطة بالمادة السادسة من الدستور المتعلقة بالخيانة ليس من صلاحيات الحكومة الانتقالية». ويأتي هذا التأكيد الحكومي بعدما ذكر خبراء قانونيون أن الحكومة وحدها في باكستان مخولة بالطلب من القضاء بدء إجراءات بتهمة «الخيانة». وكانت محكمة قد أمرت السبت الماضي بوضع مشرف -الذي حكم البلاد بين عامي 1999 و2008، في الإقامة الجبرية عقب اعتقاله بسبب قراره إقالة قضاة عندما فرض قانون الطوارئ في نوفمبر 2007. واعتبرت السلطات منزل الجنرال المتقاعد الفاخر على أطراف العاصمة إسلام آباد بمثابة «شبه سجن»، وتخاشيا لتعرضه لسوء المعاملة في حال إيداعه السجن، لا سيما أن حياته مهددة من قبل حركة طالبان باكستان. وأعلن محمد أمجد الناطق باسم حزب رابطة مسلمي عموم باكستان الذي يقوده مشرف، أمس الاول أن الرئيس الباكستاني السابق يعيش في «عزلة» محصورا بين غرفتين في منزله الريفي الفاخر، ومحروما من خدمات مساعديه الشخصيين. وشكا الناطق من أن هيئة الدفاع عن زعيمهم ومساعديه ممنوعون من زيارته، وقال للصحفيين خارج مقر إقامة مشرف الخاضع لحراسة مشددة، إنه «يعيش معزولا ولم يسمح لي بلقائه، ولا لأسرته برؤيته، فقد خصصت له غرفتان في مزرعته حيث تقتصر تحركاته عليهما، وتم إبعاد موظفيه الشخصيين». ويقول مناهضو مشرف إنه اغتصب السلطة عام 1999 وفرض قانون الطوارئ عام 2007، ووضع مئات القضاة في الإقامة الجبرية خلال فترة حكمه، إضافة إلى اتهامه بالتورط في اغتيال أحد زعماء بلوشستان أكبر بوغتي، ورئيسة الوزراء السابقة بينظير بوتو وعاد مشرف من منفاه الاختياري إلى باكستان للمشاركة في الانتخابات التشريعية المرتقبة يوم 11 مايو القادم، لكن إحدى المحاكم رفضت ترشحه باعتباره انتهك الدستور عدة مرات عندما كان في الحكم. ووصل مشرف إلى السلطة عام 1999 بانقلاب عسكري على رئيس الوزراء وقتها نواز شريف، وظل رئيسا للبلاد حتى أغسطس 2008 عندما استقال تحت تهديد اتهامه بالتقصير في عمله من قبل برلمان انتخب حديثا آنذاك وكان يهيمن عليه خصومه.

بررت قرارها بفشل الحوار مع المعارضة

موريتانيا: «اللقاء الديمقراطي» تعلن انسحابها من الأغلبية الرئاسية

زعماء الاحزاب الثلاثة المنسحبة

نواكشوط - «وكالات»: أعلنت كتلة أحزاب اللقاء الديمقراطي انسحابها من الأغلبية الرئاسية الحاكمة وانضمامها لصفوف المعارضة الديمقراطية، وبررت انسحابها بأن الأغلبية الحاكمة لم تعد بالنسبة لها الإطار المناسب لبلورة وتجسيد أهدافها، ولم تعد أيضا تعكس طموحات الشعب الموريتاني، كما ورد في البيان.

وتتألف الكتلة المنسحبة من أحزاب التجديد الديمقراطي برئاسة المصطفى ولد عبيد الرحمن، وحركة من أجل التأسيس برئاسة كان حاميدو بابا، وحزب العهد الوطني للديمقراطية والتنمية الذي كان حاكما في ظل نظام الرئيس السابق سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله، ويقوده الآن رئيس الوزراء السابق في نفس العهد يحيى أحمد الوقف.

وقال قادة الأحزاب الثلاثة في مؤتمر صحفي إنهم فشلوا في حمل الأغلبية الحاكمة على فتح حوار سياسي مع منسقية المعارضة التي لم تشارك في الحوار السياسي الذي جرى في أكتوبر 2011، وهو الحوار الذي لم ينجح في وضع حد للأزمة السياسية التي تعيشها البلاد، حسب هذه الأحزاب.

وأعرب قادة الأحزاب السياسية المنسحبة عن ترحيبهم بالمبادرة السياسية التي طرحها رئيس مجلس النواب مسعود ولد بلخير، وتقضي بتشكيل حكومة سياسية تضم أربعة أطراف، هي المعارضة المحاورة، والمعارضة المقاطعة للحوار، والأغلبية الحاكمة، والمجتمع المدني.

وأكد قادة هذه الأحزاب أنهم بذلوا قصارى جهدهم دعما لهذه المبادرة التي ترمي إلى تفعيل الحوار السياسي بين كل الفاعلين السياسيين من أجل تنظيم انتخابات تشريعية وبلدية نزيهة وشفافة وتوافقية، وأضافوا أنهم ما زالوا على موقفهم الداعم لهذه المبادرة السياسية التي ما زالت تراوح مكانها بفعل عدم اتخاذ طرفي المشهد الأغلبية الحاكمة ومنسقية المعارضة مواقف نهائية منها قبولا أو رفضا. وقال الكاتب الصحافي محمد الحافظ ولد الغابد إن انسحاب هذه الأحزاب من الأغلبية جاء بفعل ما وصفه بتصلب النظام أمام داعميه، وباستمراره في عدم التجاوب مع مطالبهم، مما أدى لحالة من التذمر داخل هذه الأغلبية، فقامت هذه الأحزاب الثلاثة في سياق حالة التذمر تلك بتأسيس إطار تشاوري خاص بها قبل نحو سنة من الآن.

وأضاف أن مما وسع الهوة بين هذه الأحزاب والسلطة الحاكمة تصريحات الرئيس الموريتاني قبل فترة في اجتماع له مع أحزاب المعارضة التي أكد فيها أن أي شراكة سياسية أو دخول للحكومة من طرف أحزاب الأغلبية سيكون مربوطا بنتائج الانتخابات القادمة التي ستتولى تحديد أوزان وأحجام الأحزاب المنضوية تحت لواء الأغلبية الموالية للرئيس، وهي رسالة يقول ولد الغابد إنها قرئت بشكل سلبي في صفوف عموم الأحزاب الموالية للرئيس.

ويرى أن أجواء الانتخابات التشريعية والبلدية التي بدأت تقترب، وسيطرة الهواجس الانتخابية المتعلقة بها على السياسيين الموريتانيين في صفوف الموالاة والمعارضة لها هي الأخرى دور في انسحاب هذه الأحزاب من الأغلبية، فاقتراب الانتخابات يجعل بعض الأطراف تنأى بنفسها عن معسكر الموالاة حتى لا تتحمل جزءا من مسؤولية ما يعيشه المواطنون من مصاعب ومتاعب في تحصيل أسباب الحياة، حسب ما يقول.

وتحوز هذه الأحزاب مجتمعة على خمسة مقاعد برلمانية، ويتوقع المراقبون أن يستقر بها المقام في صفوف كتلة المعاهدة التي يتزعمها رئيس مجلس النواب مسعود ولد بلخير.